

ملخص:

لقد استهلك موضوع الشباب بصور شتى تناكي العلم الاجتماعي في الملامح التحليلية حيث أصبحنا أمام ظاهرة اللاـأمن الاجتماعي الملخص في تحديد الأمن العام بالاعتداء على الآخرين (السرقة، القتل، التعاطي المخدرات) والتي لاقت مواضيعها رواجاً كبيراً في الآونة الأخيرة، لا سيما على صفحات الجرائد وعادة ما يكون الشباب المنحرف بطل هذا النوع من اللاـأمن المتفلشي.

لقد أنجزت العديد من الدراسات والتحليلات السوسيولوجية والنفسية عن أبناء الطبقات الهاشمية، حاولت في مجملها الوصول إلى تفسير يعبر عن واقع تلك الطبقات وبالخصوص في ما يتعلق بالتطور والأمن الفكري، وسنحاول في هذا الكتاب إبراز العلاقة الموجودة بين الثقافة الفرعية لشباب الأحياء الهاشمية والعنف والتطرف ومحاولة إيجاد آلية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، ولقد تناولنا عدة مفاهيم وتعريف وكل ما يتعلق بالعنف أو بالثقافة الفرعية في الأحياء المهمشة، بالإضافة إلى خصوصية هذه الأحياء ومعبراتها، بالإضافة إلى جانب المتعلق بظهور الإرهاب والتجربة الجزائرية في معالجة هذه الظاهرة

الكلمات المفتاحية: الشباب - الإعلام - الثقافة الفرعية

Abstract:

The subject of youth has been used in many ways to emulate social science in analytical features, where we have faced the phenomenon of social insecurity summarized in the threat to public security against others (theft, murder, drug abuse), which have been very popular recently, What is deviant youth is the champion of this pervasive insecurity.

In this book, we will attempt to highlight the relationship between the sub cultural culture of marginalized youth, violence and extremism, and try to find a mechanism To alleviate the phenomenon, and we have addressed several concepts and definitions and everything related to violence or subculture in marginalized neighborhoods, in addition to the privacy of these neighborhoods and their characteristics, in addition to the aspect of the emergence of terrorism and the Algerian experience in together This phenomenon facial.

Keywords: Youth - Media - Culture Sub

الشباب - الإعلام -**والثقافة الفرعية**

*Youth - media –
and subculture*

أ.د. عيسى الهادي

جامعة الجلفة

د. بن قطاف محمد

جامعة المدية

د. مجيلي صالح

جامعة المسيلة

يتفق المختصين في علم الاجتماع الجريمة وعلم الإجرام أن الاستبعاد الاجتماعي يعد من أهم العوامل التي تدفع بالشباب إلى الانخراط في عالم الجريمة والانحراف لاسيما في الأحياء الهاشمية وقد عالج الكثير من الباحثين موضوع الأحياء الهاشمية وأبرزوا تأثيرها في تكوين الجريمة والعنف لدى بعض الشباب، وتقوم غالبية الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع على فرضية أساسية مفادها أن العنف والجريمة هما حصيلة تفاعل طويلة تربط بين الفرد وبين الظروف السيئة من جهة أخرى، حيث يتساءل العديد من الباحثين عن مدى العلاقة الموجودة بين الأحياء الهاشمية وظهور العنف لدى الشباب، وذلك لما يلاح من ارتفاع في السلوكات العنيفة في المدن الكبرى عنه في المناطق الريفية، ويؤكد يتفق الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع إيكولوجية العنف على التأثير الذي تمارسه الأحياء لها مشيرة نتيجة الأوضاع السائدة فيها في تنشئة الفرد عن طريق تزويده ببعض القيم والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي تدفع به إلى القيام بسلوكيات عنيفة. كما تعد هذه الأخيرة محطة مهمة وضرورية لتحديد الفئات الاجتماعية التي تعيش في هذا النمط من هذه الأحياء.

ومن بين هذه الفئات الاجتماعية لدينا شريحة الشباب التي تعتبر ركيزة المجتمع ، كما تعد هذه الأخيرة أكثر فئات المجتمع تأثراً وتتأثراً بعدة عوامل على أهمها الثقافة سواءً السائدة في المجتمع أو بناء ثقافة معايير لها تعرف بالثقافة الفرعية التي اشغل بها الكثير من المثقفين والعلماء لكونها سلوك خارج عن معايير المجتمع قد يؤدي إلى العنف والجريمة.

الثقافة الفرعية وعلاقتها بتكوين الأحياء الهاشمية.

أولاًً: مفهوم الثقافة.

يعد مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم المستخدمة في علم الاجتماع تعقيداً أو وبالتالي من الملائم أن نقدم مجموعة من التعريفات بهدف التوصل إلى فهم متكملاً لطبيعة الثقافة ومعناها:

1. **تعرف تايلور:** الثقافة هي ذلك الكل المعقّد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل ما يكتسبه الإنسان باعتباره عضو في المجتمع.

2. **تعريف وسل:** الثقافة هي كل الأنشطة الاجتماعية في أوسع معانيها مثل اللغة، الزواج، النسق، الملكية، الصناعات، الفن.

3. **من الناحية الاجتماعية:** أنها البيئة التي خلقها الإنسان بما فيها المنتجات المادية وغير المادية التي تنتقل من جيل إلى آخر، فهي بذلك تتضمن الأنماط الظاهرة والباطنية للسلوك المكتسب عن طريق الرموز والذي يتكون في مجتمع معين من العلوم، والمعتقدات والفنون والقيم والقوانين والعادات وغيرها... إلخ.

• **وظائف الثقافة:** هناك مجموعة من الوظائف التي تقوم بها الثقافة والتي يتفق عليها علماء الاجتماع فيما يلي:

1 - **الثقافة تحدد المواقف:** "إن الثقافة تزود الفرد بمعاني الأشياء والأحداث" بحيث تمكنه من أن يستفيد منها بمفهوماتها فيستطيع من خلالها أن يحدد ما هو طبيعي وغير طبيعي وما هو منطقي أو غير منطقي أو ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي ليزود في النهاية بالقيم والأهداف ومن هنا تتسم المواقف المختلفة بالنسبة للثقافة.

2 - **الثقافة تحدد الاتجاهات والقيم:** الفرد يتعلم من ثقافته حدود الحق والخير والجمال لذلك تحدد له الاتجاهات والأهداف والقيم عن طريق الثقافة لأنها يتعلمها في العادة بطريقة لا شعورية تماماً كما يتعلم اللغة أما الاتجاهات فهي ميول للشعور أو الإحساس أو الفعل أو السلوك بطريق مختلفة أما القيم فهي تمثل فيما هو حسن أو منفصل أو مرغوب فيه فيما تمثل الإنجازات التي تحددها القيم على أنها أمور مشروعة.

3 - **الثقافة تزود الفرد والمجتمع بأنماط السلوك:** فمن العبر أن يكون الإنسان مرتاحاً في حياته بحيث يتعلم من خلال أساليب للمحاولة والخطأ لذلك يجب الفرد في انتظاره منذ لحظة الميلاد مجموعة من أنماط السلوك تنظم له حياته عليه فقط أن يتعلمهما ويتبعهما" فلولاها لما أستطاع إلا أن يعيش بحياة الحيوان فهو سجين ثقافة محتملة تحدد أنماط سلوكه.

- **خصائص الثقافة:** يمكننا أن نميز بعض الخصائص العامة في الثقافة وتمثل في:
 - 1- الثقافة تنشأ في مجتمع ما ويظهر هذا جلياً في أفعال الأعضاء التي تتأثر بذلك.
 - 2- أن الثقافة بالرغم من استمراريتها، إلى أنها تتغير في الشكل والمعنى رغم الاتفاقيات الخاصة بال الحاجات العضوية والاجتماعية.
 - 3- الثقافة تمثل مقاومة مختلفة شدتها من مجتمع إلى آخر إلى أنها في عمومها تواجه تياراً لتغيير الذي يواجه المجتمع.
- ونجد أيضاً أن العالم "جورج ميردوك" قد قام بتحليل العناصر الأساسية لخصوصيات الثقافة، وهي على النحو التالي:
 - A- **خاصية القابلية للتعلم:** فالثقة ليست أمراً فطرياً غريزياً ينتقل من خلال عملية الوراثة البيولوجية بل إن عناصرها ومظاهرها أمراً يكتسبها كل فرد خلال تجربته وخبرته في الحياة الاجتماعية عن طريق التعلم.
 - B- **خاصية قابلية للتناقل:** إن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يستطيع أن ينقل ما اكتسبه من العادات أو الطرق للفكر أو السلوك إلى أقرانه وتدعيم اللغة هذه الخاصية التي عن طريقها يستطيع الإنسان نقل ما تعلمه من معرفة وعقيدة وسلوك من جيل إلى جيل.
 - C- **خاصية القدرة على الإشباع:** فالثقافة دائمة وبالضرورة تشبع الحاجات البيولوجية الأساسية وال الحاجات الثانوية.
 - D- **خاصية التوافق:** فالثقافة تميل إلى التوافق مع البيئة الجغرافية وكذا التوافق مع الحاجات السيكولوجية والبيولوجية للكائنات الإنسانية.
 - E- **الثقافة شيء اجتماعي:** حيث أن الثقافة تمثل في مجموعها عادات جماعية تنبثق عن التفاعل الإنساني والاجتماعي لهذا فإن نقلها والامتثال والتطابق لها يكون مدعماً في كثير من الأحيان بضغوط اجتماعية.

تعريف الثقافة الفرعية.

غالباً ما يشكل الأفراد فيما بينهم جماعات مختلفة، ولكل جماعة من هذه الجماعات قيمها ومعاييرها الخاصة التي يتزامن بها كل عضو من أعضاء الجماعة، وهذه المعايير تشكل فيما بينها ما يطلق عليه بـ"الثقافة الفرعية" ومن ثم فإن طريقة الحياة المميزة للجماعة ما سواه كانت هذه الجماعة متخرفة أو جماعة اجتماعية متمثلة، يطلق عليها مصطلح ثقافة فرعية وتحدها الحرية يمكن التصرف عليها بسهولة وإن كانت مختلفة في بعض نماذج سلوكها الواقعي، إلا أنها تختلف في مضمونها اختلافاً جوهرياً عن الثقافة العامة في المجتمع.

وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل للثقافة الفرعية فقد قام العالم "هوجر ريدنچ" بتعريف الثقافة الفرعية على أنها ثقافة خاصة بالطبقة أو الجماعة الاجتماعية والتي تتميز بأنها ثقافة مستقلة ومتغيرة عن الثقافة الكلية ولكنها تتعارض معها.

ولديها خصائص ثقافية وسلوكية الشائعة في المجتمع فرعياً معيناً وهذه الأخيرة لديها نمط معين من يتميز به كل مجتمع الذي ينقسم بدوره إلى مناطق إقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة وهذا يؤدي إلى تغير واضح في المواجهات الثقافية.

وتعرف أيضاً على أنها ثقافة خاصة ضمن العامة، وتمثل في المجتمع العربي بشكل خاص في البداوة والفلاحة، وتتنوع بتتنوع الطبقات والثقافات الأهلية والجماعات والأقليات.

وتختلف الثقافة الفرعية حسب عدة متغيرات وهي: الوسط الاجتماعي "ثقافة العمالية"، والسن: "ثقافة الشباب"، والمنطقة الجغرافية والثقافي بحيث يكون الآخر على الأدوار وموقع وسلوك الأفراد.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن الثقافة الفرعية هي أسلوب الحياة وطريقة العيش والتفكير لأقلية قومية أو عرقية أو دينية تعيش وسط مجتمع كبير، وقد تتعلق بطبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية تختلف بصفتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن المجتمع الكبير.

مفهوم الشباب:

لغةً: مفردها الشباب، وهو إدراك سن البلوغ والشباب هي الفترة والحدث، ويعني الشباب الشيء أي أوله.
اصطلاحاً: الشباب هي المرحلة التي يكون فيها الإنسان "رجل أو امرأة" قادرًا ومستعدًا لقبول القيم والمعتقدات والأفكار، ونجد أن هناك عدة اتجاهات لعلماء حاولوا تحديد سن فترة الشباب فهناك البعض يؤكد أن الشباب هم دون سن 20 سنة، كما ذهب البعض الآخر إلى أن الشباب تلك الفئة التي يتراوح سنها ما بين 15-20 سنة وأحياناً يمدون هذا السن إلى 30 سنة.

فالشباب هنا هو ذلك الكائن البشري الذي يبلغ 18 سنة كاملة حالياً من العادات والذي يعتبر قانون العقوبات الجزائري قد أمتلك الأهلية، فيعاقب على كل فعل اعتبره قانون العقوبات سلوكاً مخالفًا للسلوك العام.

- **من الناحية الاجتماعية:** يعرفه "محمد علي محمد" أنها "فترة اكتمال النمو الجسمي". والعقلية التي تجعل الفرد قادراً على أداء وظائف المختلفة.

- **مفهوم الثقافة الفرعية الشبابية:** إن مفهوم الثقافة الشبابية مركبة من مصطلحين يتسميان بالشمولية وصعوبة التحديد، هما الثقافة والشباب، ولكن اختارت الدراسات في الإحاطة بهذا المفهوم فإن هناك قدرًا من الإجماع على ربطه بمفهوم الثقافة الفرعية أو استعماله بصيغة الثقافة الفرعية الشبابية، وموضوعها من المواضيع المفضلة في علم الاجتماع الأمريكي المهم كثيرة بقونا بالمدينة والعائلة والسلوكيات والعمل والإجرامي ويندرج هذا الاهتمام بوجه خاص في إطار الدراسات السوسيولوجية العديدة التي انكبت على موضوع جنوح الأحداث، وهي تمثل إحدى الثقافات الفرعية في المجتمع، والثقافة الفرعية للشباب هي مجموعة التصورات الإيديولوجية والقواعد السلوكية واللفظية والقيمة من وظائفها تخفيف درجة التوتر الناجمة عن اختلال العلاقات الاجتماعية غير متكافئة واللامتنجانية بين الشرائح الشبابية ومجتمع الكبار والمحيط الاجتماعي برمته.

ثانياً: الثقافة الفرعية وعلاقتها بالشباب.

يرى "ستيوارد" أنه إذا ما تعرفت تلك الثقافات الفرعية لعمليتي التغيير والاكتساب الثقافية نتيجة لاحتياكها بثقافات أخرى تقدماً، فإنما تكون في هذه الحالة في وضع احتبار بالنسبة لوضعها المستقبل كثقافة محلية أو فرعية وهنا تظهر عمليات التأثير الثقافي بما يطلق عليه عملية الإحلال في السلوك التقليدي للأفراد، ويرى أيضاً أن الأفراد والجماعات يحملون نمط ثقافي جديد ولكن يشاركون على الأقل في بعض الممارسات الجزئية الخاصة داخل تلك الثقافة الكلية، وهذا فقد أصبح مدخل لهم الثقافات الفرعية يمثل اتجاهات نظرية وتطبيقية، وتشكل حاجات الشريحة الشبابية المصدر الرابع بظهور عناصر قيمة جديدة لها فاعليتها في نطاق الشباب وهو الأمر الذي جعل القيم الغربية حاضرة في ثقافتها وتؤدي دورها في توجيه سلوكيات البشر وتعتبر الثقافة الشبابية امتداج عناصر قيمة جاءت من التاريخ أو نتجت عن التفاعل الاجتماعي المعاصر، حيث تزاوجت هذه المنظومات القيمة المحلية مع قيم عالمية انتقلت إلى مجتمعنا عبر التكنولوجيات الاتصال إضافة إلى عناصر يتصل بخصوصية الشريحة العمرية، ذلك يعني أن الثقافة تشكل عقل المجتمع أو جسماً يؤكد "إميل دوركايم" أن جوهر الضمير هو العقل الجمعي فإذا كان العقل قوياً ومتمسكاً كان قادراً على ضبط إيقاع لتفاعل الاجتماعي بما يساعد على تحقيق أهداف المجتمع فإذا تعرضت ثقافة المجتمع للانهيار أو الاختراق، فذلك يؤدي إلى ظهور ثقافات فرعية منحرفة مختلفة في بعض نماذج سلوكها الواقعية إلا أنها تختلف.

في مضمونها اختلافاً جوهرياً عن الثقافة العامة في المجتمع غالباً ما تتركز هذه الثقافات المنحرفة في الأحياء القدرة والمزدحمة بالسكان في المدن الكبيرة، أو في منطقة الضواحي أو ما يعرف بمنطقة الصفيح، وهم في الغالب يتمون جميعاً إلى الطبقة الدنيا في المجتمع وهؤلاء الشباب يطربون ثقافة خاصة بهم، ويطربون نمط للحياة المنحرفة وهؤلاء المنحرفين يقتضى اشتراكهم في ثقافة فرعية منحرفة فهم من منظور هذه الثقافة ليسوا منحرفين بل هم متافقون مع توقعات جماعتهم المنحرفة، والجدير بالذكر أن أعضاء جماعة منحرفة ثقافة فرعية منحرفة معينة لا يمكنها التوقف مع ثقافة فرعية منحرفة، وذلك لاختلاف صور الانحراف وأيضاً اختلاف الثقافات الفرعية المنحرفة عن

بعضها البعض، فإن ذلك سوف يعني أن المجتمع يصبح عشوائيا في حركته مفتقدا ليوصله التوجيه، إضافة إلى أنه يطلق عقال غرائز وهي القاعدة الحيوانية في الإنسان من منبر ضابط يتولى السيطرة عليها، حيث تصبح سلوكيات الإنسان موجهة منطق غريزي، عارية من أي قيم أو معايير مثلما هي خالية من أي رشد أو منطق.

ثالثاً: الثقافات الفرعية والجماعات العرقية والجماعات المجتمعية الفرعية.

1- **الثقافات الفرعية والجماعات العرقية:** ومن المنطق ارتباط الثقافة الفرعية ببعض الجماعات الخاصة يرى "فريدريك بارت" أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة "أوسلو" أنه يمكن اصطلاح الثقافات الفرعية من خلال الجماعات العرقية حسب جماعة من السكان يمكن تحديدها في ضوء الخصائص التالية:

- تحديد الجماعات العرقية بأنها ذات وضع سلالي خاص يميزها من غيرها.
- تحديد الجماعات العرقية ذات وضع سلالي خاص يميزها عن غيرها من الجماعات أخرى.
- أن يكون ثلث الجماعات العرقية بناءً خاص من وسائل الاتصال والتفاعل الداخلي.
- يتميز أفراد تلك الجماعة بشخصيات ذاتية مستقلة من خلال عضويتهم وانتمائهم لها، كما يتميزون في نفس الوقت بعضويتهم لبعض المنظمات الأخرى ذات المجتمع الكبير ومن خلال هذا نستنتج أن النموذج المثالي الذي وضعه بارت لتحديد الجماعات العرقية هي تلك المحددات التقليدية التي تتعلق بالجماعات الخاصة أو ذات الاتجاهات أو الاهتمامات المتميزة وهذه المحددات تمثل في نواحي معينة مثل: السلالة، والثقافة، واللغة والمجتمع.

2- **الثقافات الفرعية والجماعات المجتمعية الفرعية:** يرى "فайн" و"كلينمان" أن الترافق بين الثقافة الفرعية والمجتمع العربي جاء نتيجة لعدم فهم من جانب الباحثين الذين ينظرون إلى أعضاء المجتمع الفرعي، بأنهم يتميزون جغرافياً أو سكانياً عن بقية المجتمع الكبير ولكنه بغض النظر عن تلك التمايزات، فإن الثقافات الفرعية تتميز ببعض القيم والمعايير الداخلية التي تحدد مستوى قبول الأعضاء في تلك الثقافة، وهذا الجانب الرمزي هو بمثابة الإطار المرجعي لتلك الثقافات الفرعية، وأكد العلمين على المستوى المنهجي والتطبيقي عند مناقشة هذين المصطلحين لابد أن تأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا الحامدة.

- ضرورة مراعاة عدم الخلط بين الثقافات العربية والمجتمع الغربي.
- الأخذ بعين الاعتبار النقص الواضح في حجم المعلومات التي تشير إلى معنى موحد ومتناطقي لثقافات الفرعية.
- الانتباه إلى ضرورة التمييز بين فكرة مشاركة الأعضاء أو مجرد الانتساب الاجتماعي التي تحيط بهذا المصطلح.
- التأكيد على أن فكرة الثقافات الفرعية محددة يمكن توضيحها من خلال مصطلحات القيم والمعايير.
- كما حاول بعض العلماء الاجتماعيين أمثال "أرنولد جرين" (ARNOLD.GREEN) و"ميلتون جوردون" (MILTON.GORDON) في عام 1947 أن يضعوا معايير متساوية فيما يتعلق بعذين المفهومين أنهم ينظرون إلى معالجة الظواهر الثقافية على أنها عنصر انتساضياً مع سكان مجتمع الكلبي.

الثقافة الفرعية.

أولاً: نشأة الثقافة الفرعية.

ظهر هذا المفهوم لأول مرة في مجال العلوم الاجتماعية خلال البحث الذي أجراه "فريدريك تراشر" حول عصابات مدينة شيكاغو الأمريكية في عام 1928 حيث يرى "تراشر" أن هذه الجماعات الجانحة لا تقادها وقيمة من خلال تأثيرات البيئة التي تنشأ فيها انفراد وأعضاء تلك العصابات والتي جعلتهم أفراد منعزلين ومنفصلين عن الوسط الاجتماعي السوي ثم اتجه علماء الاجتماع بعد ذلك نحو دراسة وتطوير فكرة الثقافة الفرعية حيث ظهر المفهوم بنقلهم في أمريكا خلال عقد الثلاثينيات وهو يستجيب لها جسمهم في مقارنة الرمز الحضاري، على الطريقة الأنثروبولوجيين الثقافية، بدءاً من خصوصيتها الثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار وجودها في قلب الثقافة

الوطنية الشائعة ينطبق المفهوم على الجليان المحلية "الضواحي" تماماً كما على الأقليات المهاجرة وعلى الرمز العرقية وعلى الفئات الاجتماعية "الفقراء" أو العمارة "الشباب" أو الرمز الأكثر خصوصية المثلية جنسياً المتحرفين، الموسيقيين وفي السينمات ظهرت هذه الثقافة في وسط شباب إنجلترا المتمثلة فيما يسمى "THE MOD" و"THE SKINHESD" فقد دعم تيار الأطروحة المقدمة من طرف "داونانس" والآخرون وطبقاً لـ "TAMER" 1978 فإن الثقافة الفرعية للمود "MOD" برزت في بداية السينمات كرد فعل عن الوضعية المتناقضة التي يوجهها أبناء الطبقة العاملة حيث وجدوا أنفسهم ممزقين بين وضعيتين، وضعية كونهم أولاد الطبقة الفقيرة من جهة ووضعية وجودهم في مجتمع الرفاهية.

ففي سنة 1967 ظهر ما يسمى بالثقافة الفرعية في لندن وقد رفضوا ثقافة "الهيبي" وأنماط اللباس وسلوك وأكدوا الرجوع للثقافة القديمة لطبقة العامة والمتمثلة في شرب الخمر، فالسلوك "SKIN/AEJON" اعتير من طرف "ثمار" كمعارفه أو احتجاج ضد تدمير ثقافة الطبقة العامة نتيجة التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي وقع في إنجلترا في السينمات، حيث اختفت كثير من أكواخ الأحياء الشعبية وحلت محلها سكنات بلدية على ضواحي مدن إنجلترا.

أما في قاموس الأنثروبولوجيا فقد ورد هذا الاصطلاح ليشير إلى أنها مجموعة من الخصائص الثقافية والأنماط السلوكية التي تتميز بها جماعة معينة أو مجتمع فردي معين لكنها لا تتعارف في أدائها وتحقيق أهدافها مع الثقافة الكلية للمجتمع الأكبر وانها تضفي على أعضائها سمات ثقافية وخصائص مميزة لا يتميز بها سوى الأعضاء في تلك الثقافة الفرعية.

وإذا تسألهنا متى تنشأ الثقافة الفرعية، فإنه يمكن القول بأنها تنشأ حيث يوجد عدد من الفاعلين ينشأ بينهم تفاعل وتواجههم مشكلات مشتركة، ولا يجدون لها حلاً فعالاً، ومن ثم فإن المظاهر الأساسي لوجودها هو أنها تشكل مجموعة من السلوك والقيم لها رموز ذات معنى بالنسبة للفاعلين المشتركين فيها.

ثانياً: خصائص الثقافة الفرعية

1. تعالج باستمرار على أنها مرادف للمكونات السكانية للمجتمع الفرعي.
2. جرت العادة عند الباحثين على أن تفحص الثقافة الفرعية دون الاهتمام بالاتصال المتبادل فيها ويتعلق بتحديد جماعة الأفراد التي تكون بمثابة الإطار المرجعي لها.

3. توصف الثقافة الفرعية على أنها ذات مكونات متكاملة فيما يتعلق بالفهم والمعايير والاهتمامات المحوية.
وقد أجرى "فайн" و "كلينمان" دراسة أكدت أن فكرة الذاتية أو الاستقلالية الخاصة بالثقافة الفرعية يمكن أن تتجدد باستمرار من خلال حركة التنشئة الاجتماعية التي تربط بعناصر الثقافة معينة لها القدرة على إعادة بناء التصورات والأبعاد الخاصة بتلك الجماعة.
في أذهان النشء وبذلك تكون الثقافة ذات إسهامات متصلة، هذا أيضاً إلى امتداد واتساع نطاق تلك الثقافة الفرعية من خلال التزايد في عضوية أعضائها التي تتزايد معها عوامل ومتضمنات الحلق والابتكار المرتبطة بممارسة الثقافة وتداوها وانتشارها في ضوء إطارها الخاص المحدد لمعاييرها واتجاهاتها وقيمها المتميزة.

ثالثاً: وظائف الثقافة الفرعية.

أما عن وظائف الثقافة الفرعية ودورها في مجال فهم الأحرف الجمعي فإنه يمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:
أ- يوجد في كل مجتمع معقد جماعات فرعية مختلفة وثقافات فرعية تناضل من أجل شرعية سلوك أفرادها وقيمهم وأسلوب حياتهم، وذلك في مواجهة الثقافة السائدة للطبقة المسيطرة بل إن هذه الطبقة المسيطرة تستخدم الثقافة لإضفاء الشرعية على سيطرتها على الطبقات الخاضعة لها.
ب- تعطي حلولاً ولو على مستوى خيالي أو سحري لبعض المشكلات البنائية التي تنجم عن التناقضات الداخلية للبناء الاجتماعي والاقتصادي.

ج- تقدم الثقافة الفرعية نمطاً ثقافياً يسمح باختيار عناصر ثقافية دون أخرى مثل الأسلوب والقيم الإيديولوجيات، كما تمكن من استخدام هذه العناصر المختارة لتطوير أو اكتساب هوية أخرى خارج الهوية الموروثة التي تحددت في إطار الأسرة والمدرسة أو مجال العمل.

د- من خلال العناصر التعبيرية للثقافة الفرعية تقدم طريقة للحياة خلال أوقات الفراغ التي اقتطعت من عالم العمل الذي يتميز بطابعه النفعي.

ه- تجد الثقافة الفرعية حلولاً للتناقضات البنائية، ويحدث هنا بصفة خاصة بين الذكور من الشباب الأمر الذي يجعل الكثافة الفرعية تتسم بطابع الذكورة.

وتعتبر الثقافة الفرعية للشباب بمثابة المصدر المهم لإعادة التنشئة الاجتماعية إذ من خلالها يستطيع الشباب أن يكشف عناصر معينة لهوية مكتسبة في مقابل عناصر الهوية الموروثة.

الأحياء الهامشية.

أولاً: تعريف الأحياء الهامشية.

و قبل التطرق لتحديد مفهومها يجب تحديد مفهوم الحي أولاً:

1- **تعريف الحي من الناحية السوسيولوجية:** هو مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي، والمصلحة المشتركة و يؤثر بعضهم على بعض ، وهو أيضاً المكان الذي سترفنه، هؤلاء السكان بالاتمام إلى المجتمع الذي ، يعيشون فيه ، لذا فالحي يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواصفات والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية ، التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة الاجتماعية .

2- **مفاهيم الأحياء الهامشية:** مفهوم السكن الهامشي يفقد لصفة الإجماع، حول معنى محمد وصالح لكل البيانات الاجتماعية، حيث شكلت نسبة المفهوم المعطى الصحيح لظاهرة، بشكل انعكس مباشرة على واقع التنمية المعتمدة حيث تداول في اللغتين العربية والفرنسية، كوكبة من الاشتقات الإصلاحية، تعددت حاجزه مسمى، والتي كثيراً بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى ومن بين التسميات الشائعة هي: الحالات التائهة-أحياء الصفيح-البيانات الغير شرعية-البنيات الهامشية، مدن البؤس - الأحياء المتخلفة- أحياء الفقراء- مناطق غير قانونية- المبوعة- سكان الأرصفة- أحياء وضعى اليـد- الإسكان الاستيطانـي- أحياء الفضلات- السكن العارض- الأحياء الطففـية- مدن الكرتون - المخيمـات- المناطق السكنـية السيـئة- المتـداعـي- مدن الخـيـام- الإـسكنـان السـيـئـ الطـموـح- مناطـق التـعدـيات- الإـسكنـان السـرـطـاني- الإـسكنـان العـشوـائي- العـفوـي- مـدن الأـكـواـخ- أـحياء نـاقـصـة- التـجهـيز- السـكـن الوـاهـي- السـكـن غـير الـلـائق- السـكـن غـير الصـحـي- أـحياء العـشـش غـير المـخـطـطة- الأـحياء السـاخـنة- الأـحياء الفـوضـوية الأـحياء القـصـدـيرـية- كما اتسـعـت دائـرة التـسمـيات أـكـثـر إـذ أـضـفـنـا إـلـى ما سـبـقـ بـعـضـ المـسـمـياتـ الـمحـلـيةـ فـنـجـدـهـاـ تـسـمـيـ فـيـ لـيـماـ بـ"الـبارـيـادـاـ"ـ أـمـاـ بـ"ـاتـمانـيلـاسـ فـتـعـرـفـ بـ"ـالـبارـاجـواـيـ"ـ وـفـيـ الـبرـتـغالـ تـسـمـيـ بـ"ـالـمـالـ"ـ وـفـيـ تـرـكـياـ بـ"ـالـجيـسيـكونـدرـ"ـ وـفـيـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ يـسـودـ عـمـومـاـ مـفـهـومـ مـدنـ الصـفـيـحـ وـأـحياءـ الصـفـيـحـ، وـفـيـ الـجـزـائـرـ مـدنـ الـأـكـواـخـ أـوـ الـأـحياءـ الـمـتـخلـفـةـ وـفـيـ الـمـغـرـبـ مـدنـ الـخـيـمـ أـمـاـ فـيـ مـصـرـ فـيـسـتـخـدـمـونـ مـفـهـومـ الـعـشـوـائـيـاتـ أـوـ الـمـنـاطـقـ الـعـشـوـائـيـةـ الـخـاصـيـةـ.

ونجد أن هذا المعنى قد حضي بكل هائل من التعريفات والتي تعكس سعة التناول الذي خصت به هذه الظاهرة منها: تعريف هذه الأحياء بأنها "ذلك المكان المغلق عن بقية أجزاء المجتمع بسبب عوائق طبيعية أو فوارق اجتماعية والذي يوجد فيه مجموعة من المباني السيئة والمتداعية وغير متناسبة، مما يخلق مجالاً خصباً لظهور السلوك الجائع".

وتعرف أيضاً على أنها "أحياء تقع عادةً على أفراد المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الإيكولوجية والاجتماعية، تعانى من الملكية الغيابية لبعض السكان، الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص ودون أن يتمكنوا من بنائها نظراً لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقف أجهزة الدولة ضدتهم لعدم تمكنتهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة،

يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية وفي نفس الوقت تجسد الأحياء الهمشية هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية.

ويرى فاروق إيدي عطيه: "أنما أحياء معزولة في ضواحي المدن الكبيرة والذي أقيمت فوق أرضية اختيرت على أساس التخفي وعدم الظهور وليس على أساس امتيازات العمارة حيث يتشكل هذا الحي من سكان هشة أو باريك منجزة من لوائح خشبية وصفائح حديدية، تقع هذه الأحياء عادةً إما داخل المدينة القديمة، أو بالقرب منها أو على هامش المنطقة الحضرية".

ثانياً: خصائص الأحياء الهمشية.

لا تزال الخصائص التي تميز بها الأماكن والمناطق السكنية في المدينة سمة بارزة توضح وتسهل عملية التعريف بين مستوى الأماكن السكنية للطبقات والفئات الاجتماعية المتفاوتة، ذلك لأن المظهر العماني والسكنى يحدد طبيعة الحي والتباين الموجود في المدينة ومنه فإن الأحياء الهمشية خصائص تميزها عن باقي الأحياء وهي:

1. **خصائص عمرانية:** توجد الأحياء الهمشية مساكن لا تصلح للسكن الإنساني أصلاً فهي بالفقر واليأس، منها ما هو قديم يصلح للترميم ومنها ما يستلزم التدمير لإعادة البناء، كما يبدو على مظهرها الهرم والقدم، يتكون آلية السقوط في لحظة إعصار أو زلزال، ويبقى رغم ذلك يسكنها أفراد معرضين أنفسهم للخطر، ويضيف عليها الازدحام في داخل مبنيتها، بالإضافة إلى نقص المعدات الضرورية وافتقادها شروط السكن الملائم وبذلك افتقادها لأساليب التهوية الطبيعية كالنوافذ الواسعة، دورات المياه لكل منزل وكذلك نقص أو انعدام الحمامات وسوء التدفئة، افتقار إلى الخدمات والمرافق مثل مياه صالحة والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الصحية والطرق وأماكن الرقية وغيرها.

2. **خصائص سكانية:** تتميز الأحياء الهمشية باكتظاظ السكاني حيث أن هناك دراسات وبحوث عديدة اهتمت بالتكوين السكاني لها وغالباً ما تكون هذه الفئات من المهاجرين إليها.

ومن أهم الاتجاهات ثقافة الفقر حيث أن هذه الأخيرة اهتمت بالتكوين البشري لهذه الفئات القاطنة بهذه الأحياء أما بتلبية للمستوى التعليمي فقد يقتصر على مدى تواجد المدارس والهيئات التعليمية ومدى اهتمامه بالتعليم ومدى السلطة الأبوية وتأثيرهم على أولادهم أما فيما يخص الأحوال المهنية فهي ترتبط بطبيعة الخدمات الاقتصادية المتوفرة وأنواع النشاطات المتواجدة في الحي حيث أن معظمها نشاطات بسيطة كال محلات والأماكن الصناعية التقليدية.

3. **خصائص اجتماعية:** تتسم الأحياء المتخلفة بالنقص المستديم في الخدمات الاجتماعية والملحوظة في أغلبها وكذلك نقص التسهيلات الضرورية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية والإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية وحتى الدينية منها، والتي تكون عادةً غير كافية وهذا ما يبقى نقص النوعية الاجتماعية والثقافية فيها أن عامل الاتصال والمواصلات يلعب دوراً، كما أن انعدام المراكز الصحية وانعدام الوقاية من أهم خصائصها الخاصة وإنما السبب في تفشي الأمراض، وبالتالي يرتفع داخلها معدل الوفيات، ومن أهم الظواهر التي تسود في هذه الأحياء هي الفقر فلا شك أنه من أهم الأسباب التي تجبر الفرد على السكن بها وتنعنه من تغيير محل الإقامة وهي تضم هذه الأحياء المهاجرين من الريف، حيث يكونون من أولئك الذين لا يرجى بوجودهم.

إذ انتقلوا بها لأنهم من مستوى ثقافي مغایر ويسيرون على تقاليد لا تتماشى مع الحياة الحضرية، وبذلك فإن هذه المناطق تعيش عزلة اجتماعية، وكذلك تبقى خاصية هامة تربط بالآخر والجريمة فهي مأوى للمنحرفين وال مجرمين والمتربدين، المارعين من الأحكام وكذلك الباعة المتحولين حيث ينتشر الفساد الاجتماعي ويتبلور في المظاهر الأخلاقية.

4. **خصائص اقتصادية:** من الناحية المادية فإن أوضاع سكانها متدينة حيث أن هناك انخفاض في معدل دخل الأفراد وفضلاً عن ذلك فإن منهم من استطاع من خلال جهود أنشطة العمل في بعض المصانع بدخل ضعيف ومنهم من اتخذه من هذه الأحياء أماكن سكنية ومجاًلاً لأنشطتهم الاقتصادية أو مقر لزاولة الأنشطة اليدوية الحرافية البسيطة، برغم ارتفاع معدلات البطالة.

ومن خلال ما تم ذكره يمكن تلخيص أهم خصائصها التي تحددها وتميزها عن باقي المناطق وهي:
أنها مزدحمة بالمباني والسكان يسودها الفقر وتشكل عزلة اجتماعية بثقافتها كما تحتوي على أنواع مختلفة من الجرائم والرذيلة كما ترتفع نسبة البطالة مقابل انخفاض دخلها ودخل أفرادها علاوة على عدم الحفاظ على النظافة مما يسبب ارتفاع في عدد الوفيات إلا أن هذه السلبيات قد لا تتميز بها كل الأحياء المتخلفة في العالم وتبقى تميز الأحياء المتخلفة في العالم الثالث والتي تتقارب خصائصها والتي وصلت إلى درجة سيئة من التنظيم والضبط الاجتماعي ومدى تحكم القانون والأمن داخلها ورغم كل هذه المظاهر السلبية فإن طريقة الحياة الاجتماعية خاصة في الأحياء المتخلفة العربية قد تكون قائمة على تبادل المنافع والعلاقات الودية المتبادلة بين سكانها.

ثالثاً: أسباب ظهور الأحياء الهمامشية.

تظهر بسبب توسيع المدينة بطريقة غير عشوائية، مما يضطر الدولة للاعتراف بها ومحاولة تقديم ما يمكنه تقديمه من مرافق عامة وتسهيلات مختلفة نتيجة لنمو العمري وموصى به من قبل التخطيط العام، إلى أنه لم يراعي التوصيات والشروط التي ينص عليها التخطيط العام مثلاً في الجزائر، وفي ظل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير "PDAU" ظهر حوالي 30 من الأحياء الهمامشية.

تشاً المنطقه الهمامشية نتيجة انعزالتها عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً عن المدينة مما يجعل منها وحدة عمرانية تكسر التخلف.

قد تنشأ حول نواة عمرانية "قرية، تجمع عمري محدد" وتطور حوله المدينة، وتبقى هي متخلفة أو مدن التي تتطور من خلال أحياء قديمة تتسع لتضم لها القرى، وأريف نتيجة الهجرة من منطقة إلى أخرى الذين ينتقلون بفكthem وسلوكهم على نوع المسكن الذين يعدون به أنفسهم.

وأحياناً فإن سياسة السكان تأخذ تقسيم المباني وفق نموذج واحد أو اثنين للموقع بأكمله، الذي لا يراعي التركيب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للسكان، إذ توجد أنواع متعددة من الأسر بسبب حجمها لا تناسب منع النموذج الواحد، المستورد من الخارج وهذا ما يضطر السكان إلى إدخال بعض التعديلات التي تتوافق احتياجاتهم وتقاليدهم نتيجة للتوزيع الغير العادل للمشاريع على مختلف أرجاء البلاد.

غياب الاختبار الموضوعي لطرق الإنجاز ولضعف هيكل التخطيط والتنسيق بين القطاعات المراقبة.

رابعاً: الآثار المتربطة عن ظهور الأحياء الهمامشية.

تشير الأبحاث والدراسات إلى كثیر من المشكلات الصحية والاجتماعية والبيئية التي تشاً نتيجة ترايد مثل هذه الأحياء وإلى مدى تأثر سكان هذه المناطق بهذه المشكلات ومنها ما يلي:

- انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة الازدحام وجريان المخاري في الشوارع وقلة المياه الصالحة للشرب وقلة العناية الصحية ونقل وعدم توفر دورات المياه والمراحيض الخاصة والعامة.
- فقدان الخصوصية نظراً للإزدحام والتعرض للمرض والإخفاق في إقامة روابط عائلية هي نتاج الحياة في مكان مزدحم فالفرقة الواحدة في مثل هذه الأحياء يسكنها خمسة أو ستة أشخاص وهذا يساهم في التقليل من قيمة نظام التربية العائلية إذا أن الازدحام يجبر الطفل على الخروج للشارع.
- العلاقات بين الآباء والأبناء في هذه الأحياء في أغلب الأحيان أقل انسجاماً.
- مسببات الانحراف متوفرة في هذه الأحياء باعتباره أن الحي هو أهم عوامل الإجرام وأن أثر الحي لا يقتصر على الأحداث فقط إذ أن الكبار كذلك يتأثرون به، فالحي الفاسد أو المنحط بشكل منطقة جغرافية إجرامية تزود الأطفال، والكبار على حد سواء باتجاهات قد تساعد على الجنوح والإجرام.
- يعاني سكان مثل هذه الأحياء من البطالة.

- انتشار ظواهر سيئة بين الأطفال مثل: التدخين، وشرب الخمر وذلك نتيجة العوامل مثل: وجود الأطفال والشباب خارج المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة بسبب تسرّعهم منها أو عدم التحاقيهم بها أصلًا ووجودهم خارج الأسرة في أغلب الأوقات لضيق المسكن، وعدم التحاقيهم بالمؤسسات الاقتصادية بسبب صغر سنهم أو عدم توفر العمل.
 - إن المسكن بطبيعته يحقق الكثير من الإشباع، غير أن في هذه الأحياء انعدمت هذه الميزة، فهو لا يمثل سوى مجرد مكان لإشباع حاجة النوم فقط هذا إذا ما توفر مكان النوم للأمر الذي يدفع الكثرين وخاصة الشباب إلى أن يبقوا خارج البيت أطول مدة بعيداً عن الأسرة وهو ما يقلل كذلك من عمليات الارتباط العائلي.
 - يعني سكان هذا الحي الهامشي من بعض الأمراض تنتج عن طبيعة الحياة السيئة التي يعيشونها من خلال تجمعهم واحتقارهم بهذا الموقع الجغرافي.
 - غياب ظروف الإسكان الجيدة والتغذية والنظافة.
 - **النظريات المفسرة للأحياء الهمشية.**
- تعدد الرؤى والتصورات وأيضاً التفسيرات حول عوامل ومحولات السلوك العنيف لدى الفرد، ولدراسة هذه الظواهر الاجتماعية لكل مسبباتها والعوامل التي تتدخل في حدوثها، فإنه يمكن القول بأن هناك حاجة ملحة للاستعانة بنظريات اجتماعية، لتفسير السلوك الانحرافي لدى الفرد، وانتشار الجريمة في المجتمع.
- أولاً: نظرية الطرد والجذب.**

تعتبر نظرية الطرد والجذب من النظريات الكلاسيكية لعملية الهجرة ويعتقد المهتمين بهذه الدراسات أن الحركات المهاجرة تحدث بسبب الحاجة إلى البحث عن الرفض أفضل أو بسبب بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بسبب وجود عوامل طاردة في المنطقة التي كان يقيم فيها المهاجر ووجود عوامل جاذبة في المنطقة التي ينتقل إليها.

ومن خلال هذه النظرية نستنتج أن هذه النظرية فسرت ظاهرة الأحياء الهمشية من حيث أن العوامل المهاجرة الطاردة والجاذبة هي التي تدفع الناس إلى الهجرة وخصوصاً الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا، ثم تنتشر الأحياء الهمشية في المنطقة المهاجرة إليها ومن العوامل (فكرة الأمن) والجفاف والكوارث الطبيعية والاضطهاد، واليأس والدين أما العوامل الجاذبة فهي توفر فرص العمل والخدمات العامة والتسامح السياسي أو الديني أو غيره من العوامل المشجعة على الاتصال مما يؤدي إلى ظهور مشكلات في المدينة من بينها انتشار ظاهرة الأحياء الهمشية.

ثانياً: نظرية المسافة.

في محاولة لتعرف على دور المسافة والعرض وجد "روز" ROSE أن الأشخاص الذين يشغلون مراكز أعلى أو يبحثون عن عمل أفضل يرحلون إلى مسافات أبعد لتحقيق أهدافهم، وهم يزيدون في معدتهم عن الأشخاص الذين تدفعهم مهاراتهم وطموحهم إلى التطلع إلى فرص ليست مرغوبة.

وقد توصل أيضاً إلى أن الأشخاص من الطبقات الدنيا يمكنهم أن يجدوا أكثر من غيرهم فرص وسيطة في منطقة معينة أكثر من تلك التي يجدوها من ينتمون إلى الطبقات العليا.

وقد أعاد اختبار هذه الفرص "دولوث" DULUTH) و"ستوب" STUP) وأيدت دراستهم فرص "روز" وإذا أوضح أن الفتى المدربين يهاجرون إلى بلاد تقع على مسافات أبعد من تلك التي يهاجر إليها من يشغلون مراكز أدنى.

ومن خلال هذا نستنتج أن أصحاب هذا الاتجاه حاولوا توضيح لنا أن الأحياء الهمشية منتشرة في المدن تنشأ عن المهاجرة إلى مسافات قصيرة وخصوصاً المهاجرة من الريف إلى المدن القريبة.

ثالثاً: الاتجاه الفييري الحديث "الطبقة الإسكانية".

لقد بدأ ظهور الاتجاه الفييري المحدث في دراسة لـ "جون ركس" (J.REX) و "روبرت مور" (R.MOORE) عن السلالة والمجتمع المحلي والصراع في مدينة "برمنجهام" وجد ركس ومور أن متغير الطبقة المهنية يفشل في تفسير لماذا كان السود أسوأ إسكان من الجماعات الأخرى، وقد ذهب إلى أن الطبقة السكانية للملونين تتحدى في جانب منها في ضوء العنصر أو السلالة التي تستبعد أو تمنع الملونين من شراء منازل في مناطق يواجهون فيها مشكلات التمييز العنصري ومكانة المهاجر كما تتحدى أيضاً في ضوء المكانة الاجتماعية للمهاجر، حيث استبعد كثير من الملونين من قوائم لجنة الإسكان عن طرأ القواعد التي تشرط انتصاف عدة سنوات للحصول على مسكن، تلك القواعد التي تشرط رمز تطبيق على الملونين نظراً لحادثة عهدهم بإقامة في "برمنجهام" ومن ثم يدفع المهاجرين إلى بناء مساكن مؤقتة بشكل عشوائي وبهذه الطريقة وهذه الأسباب تنشأ الأحياء الهمشريّة بالمدن.

وفي ضوء الأشكال الرئيسية للملكية الأرض في بريطانيا والتي تمثل في ثلات طبقات وهي:

أ- طبقة تقييم في مسكن خاص تمتلكه.

ب- طبقة تقييم في مساكن مؤجرة تمتلكها السلطة المحلية "الإسكان العام".

ج- طبقة تقييم في مساكن مؤجرة تؤول ملكيتها لأفراد آخرين ولقد استخدمت فكرة الطبقة الإسكانية لتحليل التنظيم الاجتماعي لمناطق تحول (الأحياء الهمشريّة) في "برمنجهام" والتي تتميز بتركيز أعداد كبيرة من الملونين من المهاجرين من مستعمرات بريطانية ولقد كان أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان في هذا الصدد هي:

1. أن النمو الحضري في المجتمعات الصناعية المتقدمة يقسم الناس إلى طبقات تتميز مكانياً وفقاً للمسكن.

2. إن منطقة التحول هي تلك المنطقة من المدينة التي تعيش فيها أقل الطبقات السكانية تميز وبخاصة ملاك ومستأجرى ذات الغرف المفروشة الإيجار.

3. لما كان الكثير من أفراد الطبقة الأقل امتيازاً أهم من القادمين الجدد إلى مدينة فإن تنظيماتهم تعمل أيضاً على إعادة توجيه الأفراد القادمين من مجتمعات ريفية أو تقليدية أجنبية وتعمل على إعادة توافهم للحياة الحضرية.

4. إن الموقف في منطقة التحول "الأحياء الهمشريّة" يتميز بأنه على درجة كبيرة من عدم الثبات وأنه عند وقوع أزمة مفاجئة سرعان ما تبرز الصراعات الطبقية والعرقية وتتفاقم بإتباعها وسائل أكثر عنفاً.

رابعاً: نظرية النمو المركزي.

ظهرت هذه النظرية في العشرينات "1925" من خلال الدراسة التي قام بها "بيرجس" (EW.BURGESS) أحد علماء الاجتماع الحضري. وتقوم النظرية على أساس افتراض أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجارية، ثم تنخفض تدريجياً بالبعد عن النقطة المركزية، ويأخذ النمو في المدينة شكل حلقات أو دوائر تتسع مع نمو المدينة، كما يعتقد "برجس" بأن المدينة مكونة بماً أسماه بالمناطق الطبيعية أو المناطق المتباينة من الناحية السكانية، ومن حيث استخدام الأرض وقد أطلق عليها تسمية طبيعية لأنها لم تأتي نتيجة لخطيط المعتمد وإنما تكونت دون توجيه أوتخطيط ، ولقد حدد "برجس" حلقات مراقبة حول مركز مدينة شيكاغو على النحو التالي من الداخل إلى الخارج:

- حي الأعمال المركزية: هي قلب المدينة وأكثر الأجزاء المدينة التي يسهل الوصول إليها.

- المنطقة الانتقالية: وتحتل فيها استخدامات الأرضي وتسودها أحوال سكنية متدهورة وتكثر فيها الأمراض الاجتماعية.

- منطقة سكن العمال: ويسكنها عمال الصناعة من ذوي الدخل المحدود.

- المنطقة السكنية الأفضل: فيها مساكن الأسرة الواحدة.

- المنطقة الهمشريّة: وهي تقع عادة منفصلة عن المنطقة المبنية الرئيسية للمدينة.

التنشيط في الأحياء ذات الكثافة السكانية

يقر الباحثون بأن التحولات المتلاحقة التي تعيشها مجتمعاتنا اليوم والتي شملت كافة المجالات التربوية والعلمية والاجتماعية، أثرت بصفة جلية في قدرات الأفراد والجماعات على تحقيق التكيف والاندماج، مما أدى إلى ظهور أنماط حياة جديدة لدى الشبان والراهقين، تختلف شكلاً ومضموناً عن الأنماط السابقة.

وتتجسد هذه التحولات أكثر فأكثر في مستوى تعدد المراجعات الثقافية والاجتماعية نتيجة تعدد مصادر التنشئة الاجتماعية التي لم تعد تقتصر على الأسرة والمدرسة، بل امتدت لتشمل مجالات جديدة كفضاءات الإعلام والاتصال الرقمي، وهو ما سمح للشبان بالتشبع بنماذج سلوك جديدة لم تكن متاحة لسابقيهم، وهي التي أصبحت توافي من حيث قوة التأثير والتوجيه مصادر التنشئة الاجتماعية التقليدية.

ويضيف الباحثون إلى ذلك عوامل تتصل بتشعب المسالك التربوية والعلمية، وانحسار فرص العمل وتأخر سن الزواج، مما يستدعي قدرًا مرتفعاً من المجهود لدى الشبان لبناء وإنجاز مشروع الحياة، في ظلّ محدودية الاختيارات وصعوبة اتخاذ القرارات خوفاً من الآثار المرتبطة عن الوقع في خطأ الاختيار.

وتتعقد المسألة أكثر بالنسبة إلى الشبان الذين يعيشون في بيئة تفتقد لأسس الأمان العاطفي والاجتماعي، حيث التفكك الأسري وغياب مرجعيات ثقافية صلبة يستند إليها الشاب لتجسيد اختياراته، مما يؤثر سلباً في تشكيل هوية اجتماعية أصلية، ويؤفر أرضية اجتماعية ملائمة لتطور مشاعر التهميش والإقصاء، والتي يمكن أن تتعكس في شكل مواقف متطرفة من القيم الاجتماعية السائدة أو في شكل سلوكيات مضادة للمجتمع.

وعلى الرغم من التشريعات التي سُنت لمساعدة الأسرة على تأمين وظائفها النفسية والاجتماعية والتربوية، والآليات التي توفرت لتسهيل مسار اندماج أبنائها في المجتمع، إلا أن نجاحها بقي رهين كفاية إمكاناتها الذاتية (اقتصادية واجتماعية وتربوية)، وهو ما ينطبق بنفس القدر على المدرسة، التي انكبت على تصميم البرامج التعليمية الجديدة والمبتكرة وذلك لضمان تكوين يتناسب مع المتطلبات الجديدة لسوق الشغل، ويؤمن تشغيل أكبر فئة ممكنة من الشباب، مما قد لا يسمح لها بالالتفات كثيراً للحالات التي تعاني من قصور ثقافي ونفسي واجتماعي، وذلك يؤدي حتماً إلى ازدياد نسب المنقطعين عن الدراسة من بين الشرائح التي تفتقد للإطار الاجتماعي المناسب للاندماج بيسر في البيئة المدرسية.

لا ريب أن البيئة الاجتماعية التي ينشأ بها الفرد تلعب دوراً حاسماً في عملية التنشئة الاجتماعية بأبعادها المختلفة. ولقد بينت الدراسات أن الشبان المنحدرين من الأحياء ذات الكثافة السكانية ينطلقون بأقل الحظوظ مقارنة بغيرهم لتحقيق النجاح الاجتماعي، كما أنهم أكثر عرضة لأخطار الانحراف والجنوح، إذا لم يتم تعهدهم بالرعاية والمساعدة النفسية والاجتماعية.

ولقد أفضت هذه التحديات إلى انتباх مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتربوية إلى هذه الفئات، فبادرت بوضع جملة من البرامج الوقائية التي تستهدف تنمية قدراتهم النفسية والاجتماعية لحمايتهم من أخطار الانحراف. ولم تبق المؤسسة الشبابية بمعزل عن هذا التوجه، إذ تفطنت حديثاً إلى أهمية الوظيفة الإدماجية للتنشيط، فراجعت برامجها التنشيطية حتى تتلاءم مع الشرائح الشبابية الأكثر عرضة للهزات النفسية والاجتماعية، مستندة في ذلك إلى عديد التجارب المعتمدة في الغرب.

ولئن يعتبر من المبكر جداً تقييم مثل هذه البرامج نظراً لحداثة التجربة في هذا المجال، ونظراً لتدخل العوامل المساهمة في عملية الإدماج، فإنه من المهم عرض الأسس التي تبني عليها استناداً إلى الخصائص النفسية والاجتماعية للشبان المنحدرين من الأحياء ذات الكثافة السكانية.

وسنتنقل إلى وضع جملة من التصورات التنشيطية التي تستهدف تسهيل اندماج هذه الفئات من الشبان، وإلى الكفایات التي يجب أن تتتوفر لدى المنشط لإنجاح برامجه الإدماجية.

مقاربات التنشيط في الأحياء ذات الكثافة السكنية

بيداغوجية المشروع الحماعي

يعتبر التنشيط ظاهرة حديثة نشأت وتطورت بتطور المجتمع الغربي المعاصر الذي حاول تحقيق نوع من التكامل بين البعد الإنتاجي في حياة الإنسان والبعد الترفيهي. إن الجهد الذي يبذله الإنسان في مستوى العمل والذي يتطلب توفير طاقات ذهنية وجسمية جمة يستوجب تخصيص زمن مواز له يمارس فيه الإنسان جملة من الأنشطة الترفيحية تشعره بالسعادة وتحرره من قيود العمل، حتى يستطيع العودة إليه بقدر مرتفع من الحماس والرغبة في العطاء. هذه السياقات التاريخية التي حفت بنشأة التنشيط جعلته يرتبط أكثر فأكثر ببعض المفاهيم الجديدة كالوقت الحر، وهو الحيز الزمني الذي يخصصه الإنسان للترويح عن النفس والاسترخاء بعيداً عن ضغوطات العمل. ويعتبر الباحثون أن الأرضية الفكرية التي قادت مثل هذا التصور تنطلق من نظرة تعتبر أن المجتمعات الحالية القائمة على العقلانية والحرية وعلى تساوي فرص النجاح تقود حتماً إلى شعور الإنسان بأعلى درجات الرضا عن الذات، مما يؤدي إلى نشر قيم التقدم والرفاهية في المجتمع. هذا السياق التاريخي التفاؤلي لم يحافظ على قوته أمام المشاكل الجديدة التي أصبحت تطرحها مشاكل التنمية في كافة المجتمعات سواءً أكانت منها المتقدمة أو التي تعاني من التأخر.

هذه المشاكل الجديدة هي التي أدت إلى تعديل في مستوى التصورات الفكرية التي أصبحت تقود العملية التنشيطية والتي لم تعد تقتصر على "المواطن الصالح أو السوي"، وإنما يجب أن تلمس حتماً هؤلاء الشبان الذين يفتقدون للبيئة الاجتماعية الآمنة والى إرادة التواصل أو التفاعل أو الذين يفتقرن إلى مشاريع شخصية واضحة تجعلهم عرضة لكافة أخطار الانحراف، وبالتالي فإنها مدعوة إلى تجاوز البعد المقتصر على الترفيه، دون أن تلغيه. ومن هذا المنطلق يتحول التنشيط من مجرد عملية تستهدف تحقيق المتعة والترويح عن النفس إلى مشروع شامل ومتكملاً يؤهل الأشخاص إلى الاندماج من جديد في المجتمع.

إن المقاربة الأنسب في مجال تنشيط الأحياء دون أن تقتصر عليها، هي المقاربة التي ترتكز على بيداغوجية المشروع، كما نظر لها رواز التربية الحديثة كـ"جان دوي" الذي يعتبر أن التعلم هو سيرورة حياة وليس تأهيلًا لحياة آنية، أو "أوفيد ديكروفي" الذي يعتبر أن التعلم يتم في مدرسة الحياة من خلال الحياة "أدولف فاريير" الذي يعتبر أن التعليم يجب أن يصمم من خلال الحاجات والاهتمامات المحسوبة للمتعلم. كما أنها المقاربة التي تستوحى معلمها من المركبات الفلسفية والنظرية لعلم النفس الإنساني كما نظر له "كارل روجرز".

وعلى الرغم من أن جذور هذا المفهوم تربوية وتعلمية بالأساس، إلا أن القيم التي تتضمنها هي نفس القيم التي ترتكز على ضرورة تأمين التعلم في إطار مناخ يستهدف الكشف عن الحاجيات الحقيقية للمتعلم وفي مناخ يوطد علاقته بيئته الاجتماعية، ويستثير لديه كافة طاقاته النفسية نحو التحرر من القيود الاجتماعية. وذلك لا يتم إلا من خلال الوعي بأن مصيره رهين قدرته على التخطيط والبناء.

إن تلازم الوظيفتين النفسية والاجتماعية جلي في مثل هذه المقاربة، لأن هدفها الأساسي يتمثل في تحليص الشاب من رواسب بيئته الاجتماعية والأسرية، التي تحد من قدرته على استبصار الوضعيات بدرجة مرتفعة من النضج، مما يؤدي إلى عجزه عن التواصل الجيد والبناء مع الآخرين. وهذا لا يتم طبعاً إلا من خلال منحه الثقة في ذاته واستدراجه إلى اختبار قدراته على الفعل والإنجاز ووضع رغباته وأهدافه موضع تنفيذ. وفي هذا الإطار، فإن الرهان المستوجب تحقيقه يتمثل في انتقام الشاب من خلال خلق ديناميكية جديدة تجعله يؤمن بأنه قادر على تجاوز الحدود التي وضع فيها وعلى اختراق الواقع، بما يسمح له بالتأثير الإيجابي، أو حتى في تعديل مصيره وقدره.

إن الوظائف التي تؤمنها هذه المقاربة متعددة ومتداخلة، حيث يميز "مارك برو" و"لويس نوت" بين خمس وظائف:

- **وظيفة علاجية:** حيث ينخرط المتعلم في أنشطة ذات معنى بالنسبة إليه، مما يجدد اهتمامه بالمدرسة.

- **وظيفة تعلمية:** ذلك أن الأنشطة الضرورية للإنجاز المشروع هي وسائل لتعبئة واستحضار المعرف المكتسبة وتطوير معارف جديدة.

- **وظيفة اقتصادية وانتاجية:** ذلك أن إنجاز المشروع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جملة الصعوبات الاقتصادية والمادية والزمنية والبشرية.

- **وظيفة اجتماعية:** ذلك أن المشروع يجب أن يسمح للأفراد بالتفتح على الآخرين، وللمؤسسات على بعضها البعض ومقاسمة التجارب، ومبادلة الآراء.

- **وظيفة سياسية:** ذلك أن المشاركة النشطة في بلورة وانجاز المشروع يجب أن تتضمن المشاركة في الحياة الجماعية وأن تفضي وبالتالي إلى تطور الحس المدني لدى الأفراد.

إن المقاربة التنشيطية المعتمدة على بيداغوجية المشروع تستمد أصولها من اعتبار أن الشاب يطور شخصيته من خلال الدخول في مشاريع تصمم وتنجز داخل المجموعات، وفي تفاعل مباشر مع بيئته الاجتماعية. لذلك، فإن هذه المقاربة تستهدف الشاب داخل مجموعة الانتماء التي تلعب دوراً نمائياً وحتى علاجياً، لأنها بحكم الاهتمامات والقيم الجديدة التي توطدها، وجملة التغييرات التي تحدثها على طبيعة العلاقات بين أعضائها وبين المجموعة والأهداف المرسومة تؤثر في إدراكه الشاب لذاته وفي إدراكه للآخرين، مما يجعل المجموعة تمثل قوة دفع ذاتي لتطوير الأعضاء المترتبين إليها. لذلك يؤكد الباحثون في تعريفهم للمشروع على طابعه الجماعي، حيث يعرف "LE GRAIN" المشروع بأنه المهمة التي تُصمم وتنجز داخل الجماعة، نتيجة إرادة جماعية مشتركة، بحيث تفضي إلى نتائج محسوسة وقابلة للنشر، كما أنها تمثل حالة من الجدوى الاجتماعية.

إن اعتماد بيداغوجية المشروع كمقاربة للتغيير الاجتماعي أفضى إلى ظهور أشكال مختلفة من العمل الاجتماعي، منها ما يشمل مشروعات محاكودا ومرتبطة بشريحة اجتماعية أو عمرية محددة، كالقضاء على الفشل الدراسي من خلال تعزيز المتابعة الوالدية للحياة المدرسية للأبناء. ومنها ما يمتد ليشمل جملة من المشاريع المتربطة والتي تستهدف حتى تغيير المشهد العمراني والاجتماعي لحي من الأحياء الذي يعاني من العزلة والتأخر. وفي الحالة الثانية، يكون مشروع التغيير شاملًا، حيث تتضافر فيه إرادة التغيير لد متساكني هذه الأحياء، مع الانفتاح الذي يمكن أن تبديه المؤسسات الرسمية للدولة تجاهها، مع المبادرات التي يمكن تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات التنموية والخيرية. عديدة هي النماذج المرجعية في هذا المجال والتي مثلت منطلقاً لعدد التجارب الأخرى، والتي استهدفت تغيير الملامح العمرانية والاجتماعية للأحياء العمالية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي مهدت لتطور منهجية التنشيط الاجتماعي في البيئة الحضرية في هذه البلدان.

إن هذه التجارب المرجعية تبرز أن حالات التهميش التي يمكن أن تعاني منها مجموعة اجتماعية ما لا تعود بالضرورة إلى خصوصيتها الثقافية والعرقية، وإنما إلى أوضاعها الاجتماعية المتبدلة وحالات العزلة التي تعيشها، بفعل افتقاد الأحياء التي تنتهي إليها ملوكاتها في سلم أولويات التنمية، وبروز أقطاب جديدة تتتوفر على مرافق متقدمة، تجعلها محل اهتمام الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو العليا التي تغادر تدريجياً مثل هذه الأحياء القديمة، تاركة المكان لبعض الشرائح الفقيرة الوافدة. لذلك أولت مثل هذه المقاربات عناية قصوى لتحسين ظروف العيش في مثل هذه الأحياء في كافة المجالات البيئية والعمرانية، وتنمية قدراتها سكانها تربوياً واجتماعياً، مما يسمح بتغيير صورة الحي، من حي مهمش ومغلق اجتماعياً، إلى حي "مشارك"، وقدر على مسايرة ديناميكية التحولات الاجتماعية التي تعيشها الأحياء الأخرى.

الوساطة الثقافية للقضاء على مشاعر التهميش والإقصاء

(ت): كما هو الحال بالنسبة إلى النموذج السابق، فإنه يحاول أن يعوض عن الناقص المترتبة عن عدم قدرة الشاب على الوصول إلى المعلومات أو النصائح التي قد يحتاجها لحل مشاكله التكيفية. من هذا المنطلق، ترمي مثل هذه المشاريع إلى إرشاد المشاركين إلى الصعوبات الحقيقية المرتبطة بالتكوين، وهي على خلاف الاستراتيجيات الأخرى لا تكتفي باستقبال الشبان في مؤسسات الرعاية المختلفة، بل تتجاوز ذلك بالنزول إلى الميدان والالتصاق بالبيئة الاجتماعية الخاصة التي يعيش فيها الشاب. والخاصية الأساسية لهذا النموذج هو أن وظيفة الدعم والمساندة من خلال الإرشاد تتخذ شكل الوساطة لحل النزاعات الأسرية أو المدرسية. هذه الأشكال من الوساطات تعتمد منهجية المفاوضة بين المجموعات فيما بينها، أو بين هذه المجموعات والمؤسسات الرسمية للرعاية النفسية والاجتماعية

كأسلوب حل المشكلات. وبهذا الشكل تستهدف هذه المشاريع إنجاز برامج الإدماج الاجتماعي، كما أنها تنجذب في إطار التفاعل المباشر مع البيئة الاجتماعية المفتوحة وتعتمد النظام الشبكي من خلال التعاون بين المنشطين والعامليين في مجال الحقل الاجتماعي. ومن بين المحاور التي يمكن التعرض إليها في مثل هذه المشاريع ما يتصل بصراع الأجيال حيث يمثل مجال التدخل التوسط بين الأبناء والأباء لتحقيق التفاهم والانسجام المتبادل، أو في تسهيل فهم مسالك التكوين في الإطار المدرسي أو المهني لمرافقة الشباب في بناء مشروع الحياة لديهم.

المراجع العربية

1. محمد بن أبي الرازي، مختار الصالح، دط، لبنان، مكتبة بيروت، لبنان، 1998.
2. سهيل إدريس، جبور عبد النور، "المنهل" قاموس فرنسي - عربي، دط، دار العلم للملائين، المؤسسة الوطنية للكتابة، بيروت، 1990.
3. زين العابدين درويش، "علم النفس الاجتماعي"، ط 1، مطبع زمم، الكويت، 1993.
4. فيليب بيرنون وآخرون، "المجتمع والعنف"، ترجمة ط ب زحلاوي، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات، دمشق، 1985.
5. باسمة الملا، "العنف الأسري على الطفل"، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 2012.
6. جليل وديع شكور، "العنف والمدرسة"، دط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1997.
7. مصطفى عمر التبيو، "العنف العائلي"، دط، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997.
8. محمود نجيب حسني، "شرح قانون العقوبات"، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
9. أحمد ركي بدوي، "معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية"، دط، مكتبة بيروت، 1986.
10. عبد الرحمن العيساوي، "سيكولوجية الجرم"، دط، دار الراتب الجامعية، مصر، 1997.
11. عبد الرحمن العيساوي، الوعي السيكولوجي . دط، دار الراتب الجامعي، لبنان.
12. أحمد سمير نعيم، النظرة في علم الاجتماع، دراسة نقدية. دط، دار المعارف، القاهرة.
13. جلال إسماعيل حلمي، العنف الأسري . دط ، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
14. محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والمجتمع القانوني والعقاب. دط ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
15. عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة. دط ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
16. مصطفى حجازي، تأهيل الطفولة الغير المتکففة، الأحداث الجانحون. دط، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995.
17. عبد الله بن عبد العزيز يوسف، الأنماط الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف. ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
18. سامية محمد جابر، الانحراف المجتمع: محاولة لنقد نظريات علم الاجتماع والواقع الاجتماعي. دط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981.
19. الدوري عدنان، جناح الأحداث. الكتاب الأول، ط 1 ، ذات السلسل، الكويت، 1985.
20. إحسان طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسة الإصلاحية. دط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
21. سيد عبد العاطي السيد، المجتمع والثقافة والشخصية. دط، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1999.
22. سيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق. دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
23. سيد عبد العاطي السيد، صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب. دط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
24. سامية السعاتي، الشباب العربي والتغير الاجتماعي . ط 5 ، دار المصرية، اللبنانية، 2003.
25. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع . ط 1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
26. علي عبد الرزاق الحلبي، علم الاجتماع الثقافي. دط ، دار المعرفة الجامعية، 2000.
27. عبد الرزاق أمقران، دراسات في علم الاجتماع. دط ، دار مجاه الدين، قسنطينة، 2008.
28. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، أطفال الشوارع. دط ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012.
29. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي. دط ، مركز الدراسات الوحيدة العربية، بيروت، 1985.
30. أحمد العلي أحمد عبد الله، الشباب والفراغ. دط ، ذات السلسل للطباعة والنشر، الكويت ، 1985.
31. طاهر محمد بشلوши، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري 1999-1997. ط 1 دارين مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008.
32. علي بوعنقة، الشباب وكمشكلة اجتماعية في المدن الحضارية. ط 5 ، مركز الدراسات الوحيدة العربية، بيروت، 2007.
33. محمد علي محمد، الشباب والتعبير الاجتماعي. دط ، دار المعارف، الإسكندرية، 1987.
34. علي ليلة، الثقافة والشباب. ط 5 ، دار المصرية اللبنانية، 2003.

- 35.أحمد بيومي، المشكلات الاجتماعية . د ط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 36.محمد عباس إبراهيم، الثقافة الفرعية. د ط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 37.تمان حسين عبد الحميد الكيال، الثقافة والثقافات الفرعية. د ط ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
- 38.إياس حسن، الثقافة بين الكوني والمحصوصي. ط 5 ، دار الفرقن للطباعة والتوزيع، سوريا، 2008.
- 39.علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة. ط 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 40.عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. د ط ، ذات السلسل، الكويت، 1984.
- 41.السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان. د ط ، المكتبة العلمي، الإسكندرية، 1997.
- 42.إسماعيل قيرة، "أي مستقبل للقراء في البلدان العربية"، د ط ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.
- 43.عبد الحميد أحمد رشوان، "الجريدة دراسة في علم الاجتماع الجنائي" ، د ط ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010.
- 44.إبراهيم توهامي، آخرون، "التهميشه والعنف الحضري" ، د ط ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 45.جير الدبیریز، "مجتمع المدينة في البلاد النامية" ، ترجمة: محمد الجوهري، د ط ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
- 46.محمد الكردي، "التحضير: دراسة اجتماعية، الأنماط والمشاكل" ، الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة، 1987.
- 47.حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "مشكلات المدينة" ، د ط ، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 48.إبراهيم محمد عباس، "التنمية والعشوائيات الحضارية" ، د ط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 49.مصطفى الخشاب، "علم الاجتماع الحضري" ، د ط ، دار المعارف، الإسكندرية، 1978.
- 50.عبد المنعم شوقي، "مجتمع المدينة: المجتمع الحضري" ، ط 4، القاهرة، 1986.
- 51.سعيد علي خطيب، "المناطق المتخلفة عمانيًا وتطورها الإسكنان العشوائي" ، د ط ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، دت.
- 52.إسماعيل بن سعيد، "معقات التنمية العمرانية، دراسة في الثقافة إسكان مناطق البناء الفوضوي في مدينة باتنة" ، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الريفي المضماري 1990-1991.
- 53.عبد الحميد ديلي، دراسة الواقع للأحياء القبلدية . د ط ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2007.
- 54.عبد السيد الحمد حربجي، علم السكان. ترجمة: محمد الجهوي ، د ط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 55.لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري . د ط ، منشورات جامعة قاربونس، بنغازي، 2000.
- 56.محمد عوض التتروري، أغادير عرفات جويمان، علم الإرهاب . ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 57.محمد باشا، المعجم العربي الحديث . ط 5 ، شركة المطبوعات، 1992.
- 58.محمد يسري إبراهيم دعيس، الإرهاب والشباب. ط 2 ، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996.
- 59.محمد يسري دعيس، الإرهاب الأسباب الاستراتيجية المواجهة والمراقبة. د ط ، دار المعرفة، مصر، 1995.
- 60.محمد زكي، دراسة في علم الإجرام والعقاب. د ط ، الدار الجامعية، المكتبة القانونية، لبنان، 1993.
- 61.حريز عبد الناصر، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية . د ط ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- 62.حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإرهاب والتطرف. د ط ، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 63.مجلة الشرطة، التعاضدية العامة للأمن الوطني. مجلة جزائرية، العدد 84 ، 1984.
- 64.رياض عزيز المادي، العنف وحقوق الإنسان . د ط ، الدار الجامعية للنشر، مصر 1997.
- 65.عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام . د ط ، المؤسسة الثقافية الجامعية، مصر.
- 66.عرب السيد إسماعيل، سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف. ط 1 ، دار السلالة، الكويت، 1988.
- 67.تامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي دراسة ناقلة. د ط ، دار الكتاب العربي، 2002.
- 68.محمد فتحي عبده، واقع الإرهاب في الوطن العربي. د ط ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
- 69.بشير محمد أمين، دور التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. مجلة الجيش، مجلة جزائرية، العدد 314 ، جويلية 2003.
- 70.التقرير السنوي، المرصد الوطني لحقوق الإنسان. الجزائر ، 1993.
- 71.جمال الدين بورقابة، المقاربة السوسنوية لظاهرة الجريمة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، 2007.
- 72.محمد مقدم، الأفغان الجزائريون، د ط ، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2002.
- 73.بوسنة محمود، ظاهرة الإرهاب في الجزائر. أشغال الملتقى الدولي حول الإرهاب والوكالة الوطنية للنشر، الجزء الأول: 26-28-10-2002 الجزائر ، 2003.
74. جميلة الزينة، ظاهرة الإرهاب في الجزائر. أشغال الملتقى الدولي حول الإرهاب والوكالة الوطنية للنشر، الجزء الأول، 26-28-10-2002 الجزائر ، 2003.

75. محمد السويد، من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضاري. مجلة المجاهد، العدد 1311، الجزائر، 1985.
76. عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والأفاق. مجلة المستقبل العربي، العدد 226، بيروت، 1997.
77. محمد حاوي، الآثار النفسية لضحايا الإرهاب. جريدة الخبر، العدد 1143، 1998.
78. محمد عوض، محمد زكي أبو عامر، مبادئ علمي الإجرام والعقاب. د ط، الدار الجامعية، بيروت، 1992.
79. مأمون محمد سلامة، أصول علمي الإجرام والعقاب . د ط، منشورات الحلبي، بيروت، 2002.
80. عبد القادر القهوجي، أصول علمي الإجرام والعقاب. د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
81. حسن منسي، علم نفس الطفولة. ط 5، دار الكندي ودار طارق للنشر والتوزيع، عمان، 1988.
82. محمد فرغل فراح، سلوى الملا، تعديل سلو الإنسان. ط 1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1988.
83. إبراهيم مذكر، معجم العلوم الاجتماعية. د ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1957.
84. محمد شحاته ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي. د ط، دار عريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1995.
85. محمد صفحون الأخرص، نموذج استراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية . د ط ، أكاديمية نايف العربية للعلوم، الرياض، 1997.
86. مولود ديدان، قانون العقوبات . د ط ، دار بلقيس، الجزائر، 2007.
87. رشيد بن يوب، دليل الحق في القانون السياسي. ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغایة، الجزائر، 1999.

المراجع الأجنبية

- .1 Anatrella T., (1991), *Interminable adolescences-Les 12/30 ans*, Cerf /Cujas.
- .2 Anatrella T., (1993), *Non à la société dépressive*, Flammarion.
- .3 Blondin M., (1965), *L'animation sociale en milieu urbain : Une solution*, Recherches sociologiques, Vol 6, n° 3.
- .4 Bru M, Not L, (1991), *Où va la pédagogie du projet*. Edition universitaire du sud.
- .5 Castel R., (2007), *La discrimination négative, citoyens ou indigènes ?* Paris, Seuil.
- .6 Dewey J, (1990), *Démocratie et éducation*, Armond colin , Paris.
- .7 Dahinden J, Neubaeur A, Zottos E, (2002), *L'animation socioculturelle auprès des jeunes: Etat des lieux et perspectives de travail avec les jeunes issus de l'immigration*, Commission fédérale de la jeunesse, Berne .
- .8 Etienne(j) Bloess.(F).Dictionnaire de Sociologie, Paris : Edition Hottier,02 ous ED ,p58.
- .9 Farouk Benatia, Algérie : Agrégat au cité, 1980, Alger, SNOEO, Algérie : agrégat au cité, P 77.
- .10 Firtz Hugh Dodson, «tout se joue avant six ans», collection Marabout, Belgique, 1972, P 213.
- .11 Guichard J, (1993), *L'école et les représentations d'avenir des adolescents*, Paris, PUF.
- .12 Hacker Friedrich, «Agression- violence dans le moderne», calmann- Lévy, Paris, 1954, PP 108-109.
- .13 Lautrey J, (1980), *Classe, milieu familial, intelligence*, Paris, PUF.
- .14 Le Grain, (1985), *Le défi pédagogique. Construire une pédagogie populaire*, Bruxelles/Paris, vie ouvrière/édition ouvrière (3eme Edition.)
- .15 Lemaire S, (1997), *Après le Bac, pourquoi l'université ?*, Education et Formations, n°50.
- .16 Pelletier D, Noiseaux G, Bujold C, (1974), *Développement vocationnel et croissance personnelle, Approche opératoire*, Montréal, MC Graw Hill.
- .17 Philibert C, Wiel G, (1998), *Accompagner l'adolescence : Du projet de l'élève au projet de vie*, Chronique sociale, Lyon, France.
- .18 Rogers C, (1967), *Le développement de la personne*, Dunod.
- .19 Rochex J Y, (1995), *Le sens de l'expérience scolaire*, PUF, Paris.
- .20 Tilman F, (2002), *Penser le projet, concept et outil d'une pédagogie émancipatrice*. Chronique sociale. Lyon, France.
- .21 Vassileff J,(2003), *La pédagogie du projet en formation jeunes et adultes*, Lyon, Chronique sociale, (5e éd.)